١١ ـ **ترى** أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، من ناحية أخرى ، يعزز كل منهما الآخر ؛

١٢ ـ **تؤكد من جديد** شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو الأنظمة العنصرية ، وحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدول الأعضاء على زيادة تأييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني ، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة لسرعة إكمال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٩٧] والقضاء نهائياً على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛

١٣ ـ **تطلب** إلى جميع الدول ، ولاسيما أعضاء مجلس الأمن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعّالة لتشجيع تحقيق هدف جعل افريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلافي ما تمثله القدرة النووية لجنوب افريقيا من خطر شديد على الدول الافريقية ، وخاصة دول خط المواجهة ، وكذلك على السلم والأمن الدوليين ؛

١٤ ـ **ترحب** باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالاختتام الناجح لمؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ؛

١٥ ـ **تؤكد من جديد** أن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية ، تمكّن ، في إطار ظروف الترابط ، من تحقيق التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول ، فضلاً عن إحلال الأمن الحقيقي ، والسلم والتعاون في العالم ، وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة تتيح أفضل إطار لتعزيز تلك الغايات ؛

١٦ ـ **تدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، على أساس الردود الواردة ؛

١٧ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » .

الجلسة العامة ٩٦
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٩١/٤١ ـ الحاجة إلى إجراء حوار سياسي بقصد إحراز تقدم نحو تحسين الحالة الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الالتزام الجماعي بمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وحل المشاكل الدولية بواسطة الحوار ، والتفاوض ، والتعاون وهو ما أكدته الدول الأعضاء مجدداً بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنظمة لاسيما أثناء الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح استئناف الحوار بين زعيمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وإذ تأمل ألاّ تألو الدولتان جهداً للتوصل إلى اتفاقات بشأن وقف سباق التسلح النووي ، وتخفيض ترسانات أسلحتهما النووية تخفيضاً جذرياً ، ونزع السلاح النووي ، ومنع وقوع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ،

وإذ يساورها بالغ القلق من جرّاء تصاعد سباق التسلح ، لاسيما في ميدان الأسلحة النووية ، وخطر امتداده إلى الفضاء الخارجي ، وزيادة اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في الشؤون الدولية ، من خلال التدخل العسكري والعدوان ، وانتشار حالات التوتر والمنازعات ، وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير ، واستمرار بقاء الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ،

وإذ يساورها القلق أيضاً لعدم إحراز تقدم في حل المشاكل العالمية مثل إقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة ، وحماية البيئة ، والقضاء على الجوع ، والفقر ، والاستغلال ،

وإذ تدرك أن السلم والأمن لن يتحققا في العصر النووي وعصر الفضاء عن طريق المجابهة ، بل يتحققان ببذل جهود سياسية جماعية ، وفي ظل أدنى مستوى ممكن من التسلح ،

وإذ ترحب بالإدراك المتزايد بأن الحوار والتفاوض أمران حتميان لتحسين العلاقات الدولية ، وتوليد جو من الثقة ، وحل القضايا العالمية التي تواجه البشرية ،

١ ـ **تطلب** إلى الدول بذل جهد مستمر لمراعاة الأحكام المبينة في ميثاق الأمم المتحدة مراعاة تامة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

٢ ـ **تدعو** تحقيقاً لهذه الغاية ، إلى مواصلة الحوار والمفاوضات السياسية بحسن نية ، مع مراعاة المصالح المشروعة لكافة الدول وفقاً للمبادىء ذات الصلة من الميثاق وانطلاقاً من رغبة مخلصة في تحقيق نتائج ؛

٣ ـ **تناشد** جميع الدول الأعضاء تعزيز دور الأمم المتحدة كمحفل لإجراء الحوار والمفاوضات السياسية لحفظ السلم ، وتعزيز الأمن الدولي ، ودعم الحد من التسلح ونزع السلاح في إطار تحقق فعّال ، وإقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة ، وإعمال

حق الشعوب التي ترزح تحت حكم الاستعمار في تقرير المصير ، واستئصال شأفة العنصرية والفصل العنصري ، وتسوية القضايا الدولية الملحة الأخرى ؛

٤ ـ تشدد على ضرورة قيام أعضاء مجلس الأمن ، وخصوصاً أعضاءه الدائمين ، باتخاذ تدابير مناسبة وفعّالة للاضطلاع بمسؤوليتهم الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وفقاً للميثاق ؛

٥ ـ تشجع الأمين العام على مواصلة جهوده ، وفقاً للميثاق ، لتيسير الحوار والتعاون كوسيلة للمساعدة على تخفيف حدة التوتر ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وتحسين المناخ الدولي ؛

٦ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين بنداً معنوناً « الحاجة إلى إجراء حوار سياسي بقصد إحراز تقدم نحو تحسين الحالة الدولية » .

الجلسة العامة ٩٦
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٤١/٩٢ ـ إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء توتر وخطورة الحالة في العالم وخطر المضي في طريق المواجهة وسباق التسلح المفضي إلى الهاوية وهي تدمير البشرية لذاتها نووياً ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء كثرة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للتهادي في انتهاكات مبادىء وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء التصاعد المستمر في سباق التسلح العالمي ، وخصوصاً سباق التسلح النووي ، وما يستتبع ذلك من تهديد لأمن جميع الدول ،

وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى تعزيز أسس الأمن العالمي استنادا للميثاق وامتثالاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عموماً ،

وإذ تدرك ترابط البلدان المتزايد ، وعدم وجود أي بديل معقول أمام العالم المعاصر لاتباع سياسة التعاون والتفاعل بين الدول ، القائمة على المساواة مع الاحترام غير المشروط لحق كل شعب في أن يختار بحرية طرق وأشكال تنميته ،

وإذ تؤكد من جديد دور الأمم المتحدة الهام بوصفها محفلاً لا غنى عنه للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ،

وإذ لا يغرب عن بالها ضرورة تعزيز التعاون الدولي على أساس اتفاق توافق الآراء القائم بغية تعزيز الرفاه والتنمية الاقتصادية لكافة البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ،

وقد ناقشت مسألة إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ،

١ ـ **تؤكد رسمياً من جديد** أن نظام الأمن الجماعي المجسد في ميثاق الأمم المتحدة يظل الأداة الأساسية التي لا بديل لها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد أيضاً** ضرورة الالتزام الصارم بالمبادىء الأساسية للميثاق ، وخصوصاً احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير ؛

٣ ـ **تدرك** الدور القيّم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين والتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء وتدرك الضرورة الملحة لتقوية وتدعيم الأمم المتحدة ؛

٤ ـ **تطلب** إلى الدول أن تركز جهودها على كفالة الأمن على نحو متساو لجميع الدول وفي كل مجالات العلاقات الدولية ؛

٥ ـ **تطلب** إلى الدول الأعضاء أن تساهم في اتخاذ التدابير العملية لضمان الامتثال لأحكام الميثاق وتنفيذها مع إيلاء اعتبار خاص لمجالات نزع السلاح الحاسمة والمترابطة ، ولتسوية المنازعات والأزمات والتنمية الاقتصادية والتعاون ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛

٦ ـ **تدعو كذلك** إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ؛

٧ ـ **تقرر** أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين تحت بند بعنوان « إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين » .

الجلسة العامة ٩٦
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٤١/٩٣ ـ التسلّح النووي الاسرائيلي

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها قراراتها السابقة بشأن التسلح